المبحث الثالث : المؤسسات المالية والمصرفية الوسيطة
(Monetary and Bank Me.)

يتكون الجهاز المصرفي من البنك المركزي والمصارف التجارية والمؤسسات المالية والمصرفية الوسيطة ، أي ان الاخيرة تمثل احد الاركان المهمة للجهاز المصرفي ، وتشتمل على المصارف المتخصصة (الزراعية والصناعية والعقارية) ومنشآت الاستثمار ، ومنشآت التوفير ، والمنشآت الدولية المالية ، والمصارف الاسلامية .

و يمكن تعريف المؤسسات المالية والمصرفية الوسيطة : بأنها مؤسسات تتعامل بأدوات الائتمان المختلفة (قصيرة الاجل ومتوسطة الاجل وطويلة الاجل) في كل من سوقي النقد والمال واسواقها الثانوية، وانها تؤدي مهمة الوساطة *(Intermediation)* بين المقرضين والمقترضين بهدف تحقيق الربح .

اولا : المصارف الاستثمارية
(Investment Banks)

وهي مؤسسات مالية تهتم بالدرجة الاولى بالانشطة والفعاليات الاستثمارية وفي مجالات مختلفة ، حيث تقوم المصارف الاستثمارية بدراسة فرص الاستثمار المتاحة وتقيمها ، واختيار المشاريع والترويج لها، ثم تهيئة المناخ الاستثماري المناسب لها ، وكذلك تقوم المصارف الاستثمارية بتدبير الموارد المالية التي تسمح بتقديم القروض متوسطة

الاجل لمختلف المشروعات الاستثمارية، كما تقوم المصارف الاستثمارية بمتابعة المشروعات التي تتبناها ، ومتابعة تنفيذ اتفاقيات القروض التي عقدها مع المشروعات المقترضة وغيرها من الاعمال المتعددة التي تعتمدها المصارف الاستثمارية كشراء أو اصدار الاوراق المالية .

وقد كانت البدايات الاولى لمصارف الاستثمار في بريطانيا ، حيث اقتصرت اعمالها على قبول الاوراق التجارية بهدف تمويل التجارة الخارجية ، وتوفير الاموال اللازمة للمقترضين في الخارج بطرح الاسهم والسندات في الاسواق المحلية لرأس المال ، لذلك سميت بـ (مصارف التجار)(*Merchant Banks*) ، وفي فرنسا سميت (بمصارف الاعمال) (*Banques d' Affaires*) ، لأنها تساهم في انشاء المشروعات الجديدة سواء أكانت مشروعات خدمية ام مشروعات صناعية . اما في الولايات المتحدة فتسمى بمصارف الاستثمار (*Investment Banks*) وهي في هذا البلد لا تعتبر مصارف وفقا للمفهوم التقليدي والمتعارف عليه للمصرف ، فهي لا تقبل ودائع ولا تمنح قروض ، الا انها من جانب اخر تضطلع بمهة الوساطة (*Intermediation*) في سوق المال (*Financial Market*) بين المقترضين والمستثمرين ، اذ تقوم بشراء الاوراق المالية الجديدة بالجملة وبيعها بالتجزئة ، أو ان تكون سمساراً يحصل على عمولة من بيع وشراء الاوراق المالية المتوفرة في السوق .

ثانيا : مصارف الادخار (*Saving Banks*)

تعمل هذه المصارف على اساس تشجيع المواطنين على وضع مدخراتهم في حسابات ادخار خاصة ، وهي بهذا تستقطب فئات من ذوي

الاجل لمختلف المشروعات الاستثمارية، كما تقوم المصارف الاستثمارية بمتابعة المشروعات التي تتبناها ، ومتابعة تنفيذ اتفاقيات القروض التي عقدها مع المشروعات المقترضة وغيرها من الاعمال المتعددة التي تعتمدها المصارف الاستثمارية كشراء أو اصدار الاوراق المالية .

وقد كانت البدايات الاولى لمصارف الاستثمار في بريطانيا ، حيث اقتصرت اعمالها على قبول الاوراق التجارية بهدف تمويل التجارة الخارجية ، وتوفير الاموال اللازمة للمقترضين في الخارج بطرح الاسهم والسندات في الاسواق المحلية لرأس المال ، لذلك سميت بـ (مصارف التجار)(*Merchant Banks*) ، وفي فرنسا سميت (بمصارف الاعمال) (*Banques d' Affaires*) ، لأنها تساهم في انشاء المشروعات الجديدة سواء أكانت مشروعات خدمية ام مشروعات صناعية . اما في الولايات المتحدة فتسمى بمصارف الاستثمار (*Investment Banks*) وهي في هذا البلد لا تعتبر مصارف وفقا للمفهوم التقليدي والمتعارف عليه للمصرف ، فهي لا تقبل ودائع ولا تمنح قروض ، الا انها من جانب اخر تضطلع بمهة الوساطة (*Intermediation*) في سوق المال (*Financial Market*) بين المقترضين والمستثمرين ، اذ تقوم بشراء الاوراق المالية الجديدة بالجملة وبيعها بالتجزئة ، أو ان تكون سمسارا يحصل على عمولة من بيع وشراء الاوراق المالية المتوفرة في السوق .

ثانيا : مصارف الادخار (*Saving Banks*)

تعمل هذه المصارف على اساس تشجيع المواطنين على وضع مدخراتهم في حسابات ادخار خاصة ، وهي بهذا تستقطب فئات من ذوي

الدخل المحدود ، وبعض هذه المصارف لا يستهدف الربح بصورة خاصة، وانما يستهدف استقطاب المدخرات ، وتشغيلها ، أي استثمارها في مجالات محدودة ، تحددها القوانين والتشريعات النافذة، وتلقى هذه المصارف دعما من شرائح المجتمع ومن السلطات الحكومية ، لعدة اسباب في مقدمتها :

١- انها تشجع وتنمي الوعي الادخاري لدى المواطنين .

٢- انها ترعى صغار المدخرين ، حيث ان المصارف الاخرى غير قادرة أو راغبة في تقديم خدمات كهذه .

٣- انها تستثمر الجزء الاكبر من إيراداتها في المنطقة التي تقع فيها عمولتها الادخارية والمالية .

٤- انها تميل الى الانتشار الكبير ، وهي قريبة من اماكن وجود المدخرين مما يعزز ثقة الجمهور بها .

وتعتمد مصارف الادخار في مواردها على ودائع الافراد ، وان كانت في بعض الاحيان تقبل ودائع المصارف التجارية ، التي تساهم في رؤوس اموالها كنوع من الاستثمار المتواضع ، وفي الغالب فان العمليات الادخارية التي تقوم بها غير محفوفة المخاطر ، وربما لهذا السبب تزايد عدد المصارف الادخارية في العالم بشكل كبير وتضاعفت حدة المنافسة بين هذا النوع من المصارف .

ثالثا : منشآت التأمين ضد الحوادث
(Injury Insurance Establishments)

وهي منشآت مالية تختص بالدرجة الاساسية بالتأمين ضد المخاطر التي يتعرض لها المواطنون أو البضائع أو المنشآت على اختلاف انشطتها وفعالياتها ، ومن هذه المخاطر حوادث السيارات والحريق

والسرقة او الغرق ... الخ ، وذلك عن طريق استيفاء اقساط التأمين من المؤمن له ، ومن ثم تغطية الخسائر عن وقوعها فعلا .

رابعا: منشآت الوساطة المالية
(Financial Intermediation)

وهي منشآت الوسطاء الماليين في السوق النقدية *(Money Market)* (سوق الاوراق المالية قصيرة الاجل) والسوق المالية (*Financial Market*)(سوق الاوراق المالية متوسطة وطويلة الاجل)، وتسمى الاسواق المالية ايضا (البورصات).

والبورصة (*Bourse*) هي المكان الذي يتم التعامل فيه بالاوراق المالية الطويلة ومتوسطة الاجل (الاسهم و السندات) عن طريق وسطاء مؤهلين ومتخصصين وفي اوقات محددة . والبورصة بحكم طبيعتها الاقتصادية تعتبر حلقة وصل بين مشروعات التنمية وادخارات الافراد ، فهي من جهة تعتبر السوق الطبيعية التي تروج فيها مصلحة المستثمرين الذين يسعون وراء رأس المال لتطوير وتنمية مشروعاتهم ، وهي من جهة ثانية تعتبر المكان الملائم لأدخارات الافراد بهدف جني الفائدة وتنمية رأس مال.

وقد تنامت عمليات ونشاطات هذه المنشات خلال العقود الاخيرة وذلك لازدياد حجم الشركات المدرجة في الاسواق المالية فضلا عن زيادة حجم التداول بالاوراق المالية .

خامسا : المنشآت المالية الدولية
(Financial World Wide)

وهي منشآت ذات فعاليات و انشطة مالية عالمية تتجاوز حدود البلد الواحد ، حيث تعمل على صعيد دولي أو اقليمي ، وهذه المنشآت تتولى تجميع الادخارات من هذه الدول ومن ثم اعادة اقراضها أو استثمارها في دول اخرى ، وقد تطور عمل هذه المنشآت بشكل كبير خلال العقدين الأخيرين ، وذلك بحكم تطور تكنولوجيا المعلومات وتوفير وسائل وأساليب الاتصالات المختلفة ، هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى فقد ادى ظهور الانشطة الدولية المختلفة على الصعيد الاقتصادي ، وظهور التكتلات الاقتصادية ، ويرمز مفهوم العولمة *(Globalization)* الذي يشير الى تداخل العلاقات بين المصارف المختلفة عبر العالم .

وقد اتخذت العولمة اتجاهين اساسيين هما :

أ- الخدمات المصرفية عبر الحدود ، أي قيام المصرف في دولة ما ، بتوفير خدمات مصرفية لمستهلك الخدمة في دولة اخرى ، اذ أتاح التطور التقني في شبكات الحاسبات الآلية للمصارف المحلية بتقديم خدمات مصرفية (تحويلات مالية ، خدمات بطاقات الائتمان . وغيره) الى زبائن لها مقيمين خارج البلاد ، فالكثير من المصارف تجري تحويلاتها المالية بشكل فوري من خلال شبكات التمويل الدولي، مثل شبكة الجمعية الدولية للاتصالات المالية بين المصارف *(Society of World Wide Inter. Bank Financial Telecommunication)*.